بعيدين من مسرح سقوط الصواريخ العراقية. كما لم يسمعوا صفارات الانذار التي أُطلقت تباعاً في اسرائيل، كما هو الحال في الضفة التي كانت تسمعها بوضوح كامل. بل ان سكان القطاع تلقّوا انباء الهجمات الصاروخية في وقت مبكر من الصباح. لقد «كانوا معزولين، تماماً، عن كل من اسرائيل والضفة معاً. وتابعوا ما وقع كما لو كانوا في دولة مجاورة» (**المصدر نفسه**).

من جانبهم، عبّر النشطاء الفلسطينيون والشخصيات البارزة، في الضفة والقطاع، عن مواقف اكثر اعتدالاً من مواقف الشارع العام في المنطقتين، الذي كان شعاره «فلتجرّب اسرائيل ما جرّبه الفلسطينيون على امتداد أربعين عاماً». فقد دان بعض الشخصيات، مثل فيصل الحسيني، القصف العراقي واسرائيل معاً (كتاب، **مصدر سبق ذكره**، ٨/٢/١٩٩١). ونفى الحسيني ان يكون قد أثنى على ضرب تل ـ ابيب بصواريخ عراقية. وذهب الى اتهام بعض الوزراء الاسرائيليين، ممّن اشاروا الى تأييده للهجمات الصاروخية العراقية، بأنهم «كاذبون». وقال: «نحن ضد ضرب مدنيين أينما كانوا... أنا لن أكون سعيداً لضرب تل ـ ابيب أو بغداد» (**جيروزاليم بوست**، ٢٨/١/١٩٩١). وحذّر الحسيني من تحريض اسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ ومن قيام الاسرائيليين بأعمال انتقامية. وفي لقاء ضمّ عدداً من الشخصيات الوطنية، بينها الحسيني، مع قناصل الدول الاوروبية، في القدس، دعت خمس شخصيات المجتمع الدولي الى توفير الحماية للفلسطينيين. وذكرت هذه الشخصيات، في طلب تقدمت به الى القناصل العامّين، ان ثمة مخاوف جدية لدى الفلسطينيين من اعمال انتقامية من قبل بعض الاسرائيليين. وهذه المخاوف تستند الى معلومات مصدرها اسرائيلي، واجنبي، تحدثت عن خطط أعدتها جماعات اسرائيلية وسلطات الاحتلال استهدفت تنفيذ برامج الترحيل الجماعي للفلسطينيين في اثناء الحرب (**القدس العربي**، ١٤/١/١٩٩١)، وفي وقت لاحق، في اعقاب اطلاق الصواريخ العراقية على اسرائيل، اتهم الفلسطينيون اسرائيل بالتغاضي عن عدد من الصواريخ التي سقطت، خطأ، في الضفة، وبتعمّد عدم اطلاق صواريخ «باتريوت» المضادة عليها (كتاب، **مصدر سبق ذكره**، ٨/٢/١٩٩١).

ومع تصاعد الاجواء التي رافقت توقع سقوط صواريخ عراقية على اسرائيل، كانت مخاوف الفلسطينيين قد تزايدت بسبب عدم توفّر أقنعة وكمّامات واقية من الغازات لديهم. فبعد استكمال توزيع اسرائيل الكمّامات على سكانها، زعمت مصادر في الجيش الاسرائيلي انه لم يبق في حوزتها سوى ١٧٥ الف كمّامة واقية، في الوقت الذي لم يتسلم اكثر من تسعين بالمئة من الفلسطينيين اية اجهزة واقية من الغازات، باستثناء عدد محدود من المواطنين في رام الله، وبيت لحم، وقلقيلية، الذين حصلوا على الكمّامات في اعقاب اصدار قرار من المحكمة العليا في اسرائيل، بتاريخ ١٤/١/١٩٩١، نصّ على ضرورة توزيع الاقنعة. وانتقد القرار تصرف سلطات الاحتلال تجاه المواطنين، ووصفه بأنه «فضيحة سافرة»، وعبّر عن «تمييز واضح» (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩١). ففي البداية، أعلنت سلطات الاحتلال عن انها ستوزّع الكمامات على جميع المواطنين ممّن هم فوق سن الخامسة عشرة؛ ثم أعلنت عن انها ستقصر توزيعها على حاملي بطاقات الهوية فقط؛ ثمّ استثنت حاملي البطاقة الخضراء؛ ثم من يخرقون حظر التجول، او يرشقون الدوريات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة. وفي الوقت عينه، رفض عدد كبير من المواطنين تسلّم الكمّامات، احتجاجاً على عدم توفير السلطات كمّامات خاصة بأطفالهم وابنائهم ممّن هم دون سن الخامسة عشرة. وكانت سلطات الاحتلال بررت هذا بعدم تمكّنها من استيراد، أو تصنيع، كمامات خاصة بالاطفال، مع ان الأمر كان غير ذلك في ما يتعلق بالصبية والاطفال الاسرائيليين، الذين حصلوا على الكمّامات قبل اندلاع حرب الخليج (**الحرية**، العدد ٣٩٤/١٤٦٩، ٣ ـ ٩/٢/١٩٩١). هذا في الوقت الذي تسلّم، ايضاً، تسعون الف مستوطن يقيمون في الضفة والقطاع الاقنعة والكمّامات، منذ ١٤/١/١٩٩١ (**القدس العربي**، ١٥/١/١٩٩١).

أمّا المحكمة العليا، التي سبق وطالبت بضرورة توزيع الكمّامات، فقد انكرت ذلك على السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، متذّرعة بأسباب أمنية.